

التسامح والتلاحم والتعايش؛ قراءة مفاهيمية في السياق الاجتماعي السعودي

د. عماد بن أحمد جميل كشي

وزارة العدل

Emad.ksu.1229@gmail.com

(قدم للنشر في 28/11/2021م، وقبل للنشر في 17/2/2022م)

بحث مدعوم من مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني

ملخص البحث

ارتبطت مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم ببعضها بشكل عام عند تناولها في أغلب الأطر النظرية العربية، وهو ما قد يكون طبيعياً في بعض المفاهيم العلمية، ولا ينطبق على المفاهيم التي تشكل في معرفتها جزءاً من المنظومة الأخلاقية للمجتمعات المعاصرة، فعدم وضوح المفاهيم وطبيعة علاقة الحدود بينها للأفراد يعكس فجوة في المنظومة الأخلاقية للمجتمع؛ أي إن هذه المفاهيم درجة، ولكنها غير مُمارسة، وفي حال ممارستها فلن يكون مفهوم مختلف عن الآخر في ممارستها، وهو ما يظهر تبايناً في الفهم والتطبيق. وقد سعت الدراسة الحالية إلى التركيز على البعد المفاهيمي للتسامح والتعايش والتلاحم (التماسك الاجتماعي)، وأظهرت وجود تباينات واضحة في تناول التعريفات الخاصة بالمفاهيم، فضلاً عن وجود خلطٍ بينها في بعض الحالات؛ مما أدى لمحاولة الوصول لتعريف مقترحة خاصة بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني تتوافق مع الدلالات المعيارية للسياق الاجتماعي السعودي. كما أظهرت كذلك عدم وضوح الحدود الفاصلة بين مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم (التماسك الاجتماعي)، وكذلك طبيعة العلاقة بين هذه المفاهيم، وتحديد دورها في نطاق السياق الاجتماعي السعودي، والذي تناولته الدراسة من خلال إيضاحها لطبيعة العلاقة التي كانت اختلافاً في النوع بين التسامح والتعايش، وأن التسامح يُعدُّ مطلباً أساسياً لتحقيق التعايش، وكذلك اختلاف في الدرجة بين التعايش والتلاحم.

الكلمات المفتاحية: التسامح - التعايش - التلاحم.

Abstract

The concepts of tolerance, coexistence and cohesion are associated with each other when addressed in most Arab theoretical frameworks. This may be normal with some scientific concepts but does not apply to concepts that constitute part of the moral system of contemporary societies. The lack of clarity of concepts and the nature of the relationship between them reflects a gap in the moral system of society. That is, these concepts are common concepts, but they are not practiced by the members of society. In the event when they are practiced, everyone has a different understanding from the other in their practice, which shows a discrepancy in understanding and application. The current study sought to focus on the conceptual dimension of tolerance, coexistence, and cohesion (social cohesion), and it showed clear discrepancies in addressing the definitions of these concepts, as well as confusion between them in some cases. This has led to an attempt to make some definitions that are compatible with the normative connotations of the Saudi social context at the King Abdul-Aziz Centre for National Dialogue. The study also showed the vagueness of the boundaries separating the concepts of tolerance, coexistence, and cohesion (social cohesion), as well as the nature of the relationship between these concepts, in addition to the determination of their role within the Saudi social context. The study tried to clarify that there was a difference in type between tolerance and coexistence, and that tolerance is a prerequisite for achieving coexistence. There is a difference in the degree between coexistence and cohesion as well.

Keywords: Tolerance – coexistence - cohesion.

وقد نزلت الأديان السماوية لتنظيم أمرين أساسيين؛ أولهما علاقة المخلوق بربه بمنظومة الأحكام والعبادات، وآخرها علاقة البشر ببعضهم بمنظومة الأخلاق، وقد شكّلت الأخلاق بمفهومها العام، وبكل ما تتضمنه من قيم ومعتقدات الإطار العام لتعامل بني البشر فيما بينهم، ورسمت الشكل العام لحدود هذا التعامل.

كما ظهرت مفاهيم رئيسة في بناء المنظومة الأخلاقية لعلاقة البشر فيما بينهم كمفهوم التسامح، ومفهوم التعايش، وكذلك مفهوم التلاحم (التماسك الاجتماعي) بصفتها قيماً تمثل الفضيلة في المجتمعات الإنسانية. وقد برز ظهورها في الأصل متضمنة في المنظومة الأخلاقية

المقدمة

يعيش البشر في مجتمعات إنسانية مختلفة في عاداتها وتقاليدها وقيمها ومبادئها ومعتقداتها وطبائعها، وقد اشتمل الاختلاف كذلك على الجوانب الجغرافية والمناخية والسياسية وغيرها، مما يتطلب ضرورة وجود قوى من نوع ما تمثل روابط بين هذه المجموعات البشرية، أو يمكن أن يُطلق عليها قيمٌ عليا يلتزم بها بنو البشر ليتسنى لهم تحقيق هدف عام مشترك، على غرار العيش بسلام وأمان، وتمثل هذه القيم العليا بوابات الفضيلة بشكلها العام، وتشكل في مضمونها روابط اجتماعية قوية تربط هذه المجتمعات البشرية بعضها ببعض.

لكل مفهوم قد يؤدي إلى عدم اتفاق بين أفراد المجتمع، ولا يحقق أي هدف يسعى إلى تعزيز تلك المفاهيم التي تمثل قيمًا مرغوبة، وتستهدف أبعاداً اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية، وعند النظر إلى مفاهيم (التسامح - التعايش - التلاحم)، نجد أن هناك بعضاً من الاختلافات في تعريف كل منها، وصعوبة في تحديد حدود كل مفهوم بشكل متفق عليه في الأدبيات المختلفة.

وفي المملكة العربية السعودية، تناول هذه المفاهيم مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني سعيًا إلى تحديدها بشكل واضح، لتشكل في مجملها البناء الأساسي لعمل المركز. وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة لبناء مفاهيم واضحة لكل من المصطلحات السابقة، فإن المفاهيم والتعريفات لا تزال بشكل عام فضفاضة، وقد يشوبها شيء من التداخل وعدم وضوح الحدود الفاصلة بينها، ففي السياق الاجتماعي يفسر كل من التسامح والتعايش والتلاحم بأشكال كثيرة ومعانٍ مختلفة كلاً بحسب محتوى إدراكه للمفاهيم والتي تؤدي إلى ممارسات سلوكية تتوافق مع محتوى إدراك هذه المفاهيم، ولا تتوافق مع واقعها الفعلي فينشأ الخلاف والاختلاف في الإدراك والممارسة وما قد يترتب عليه من تدبّر مستوى ممارسة هذه المفاهيم في الحياة الاجتماعية، وقد يعود ذلك إلى عدم وجود قاعدة ثابتة يُستند عليها في تعريف المفهوم وتأطير حدوده ضمن نطاق المفاهيم الأخرى، وهو ما سعت هذه الدراسة إلى مناقشته من خلال تناولها لقضية اختلاف المفاهيم لمصطلحات التسامح والتعايش والتلاحم، ومحاوله تحديد طبيعة العلاقة بينها، وإبراز دور تلك المفاهيم في السياق الاجتماعي السعودي.

للأديان، ثم برزت بشكل واضح كردّة فعل لمصطلحات معاكسة لها تمثل الشر في المفهوم والممارسة كمفاهيم التعصب والعنف، والتناحر والتطرف، والعصبية والتفكك.

إن المجتمعات الإنسانية السليمة هي التي تترجم في واقعها مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم، ولا يكتفى بترجمة هذه المفاهيم في نطاق مجتمعات بشرية محددة، ولكنها تتوسع لتشمل المجتمعات الأخرى، والتي فرضت العولمة الاتصال المباشر بها، والتواصل المستمر معها.

مشكلة الدراسة

تنشأ الصراعات الإنسانية في الغالب كنتيجة لوجود أفكار مبنية على المعتقدات، سواءً كانت المعتقدات سليمة أم مشوهة، ولكنها ترتبط في الغالب بسلوكٍ غير سوي متمثل في التعصب الذي يدعم هذه المعتقدات، ويسعى إلى فرضها على الأفكار الأخرى المطروحة، وينطبق ذلك على جميع مجالات التعصب، سواء الاجتماعية منها، أم السياسية أم العقائدية أم الوطنية أم غيرها.

وكنتيجة لصراعات عقائدية أساسها التعصب برزت بشكل جلي مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم، والتي جرى تناولها في كثير من الأطر النظرية في اتجاهات مختلفة. وقلّما تجد اتفاقاً عاماً حول مفهومها، وفي الوقت نفسه يتضح التقارب الكبير بين هذه المفاهيم، فضلاً عن انقسام هذه التعريفات إلى أبعاد مختلفة كالبعد الوطني، والبعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد السياسي، والبعد الديني.

وبناءً عليه، فمن الطبيعي ملاحظة وجود تباين في تعريف المفاهيم الاجتماعية، وتحديد مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم، ولكن عدم وضع حدود واضحة

واضح لتلك المفاهيم، وطبيعة العلاقة بينها، وتوظيفها في السياق المحلي بشكل صحيح.

الدراسات السابقة

بتناول الدراسات السابقة في موضوع البحث لاحظ الباحث على حد علمه ندرة في الدراسات المفاهيمية التي تناولت مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم مجتمعة وطبيعة العلاقة بينها، فقد تناولت الدراسات المفاهيمية على الأغلب موضوعاً واحداً وفي القليل جداً موضوعين فقط، وغلب على أكثرها الإطار الديني للتسامح أو التعايش، كما تناولت الدراسات التطبيقية موضوعاً واحداً من الموضوعات السابقة وطبيعة علاقته بالمتغيرات المدروسة، لذلك سعى الباحث إلى استعراض الدراسات الأكثر استهدافاً لموضوع الدراسة الحالية على النحو الآتي:

دراسة الجبوري (٢٠١٤م)

استهدفت هذه الدراسة وعنوانها "التسامح الفكري وعلاقته بالتماسك الاجتماعي لدى طلبة الجامعة" التعرف على مستوى التسامح لدى طلبة جامعة كربلاء، وقياس مستوى التسامح وفق متغير الجنس (ذكور، إناث)، والتعرف على علاقة التسامح بالتماسك الاجتماعي، وقد تألفت عينة الدراسة التطبيقية من ٥٠ طالبا وطالبة من كلية التربية للعلوم الإنسانية في المرحلة الثالثة من جامعة كربلاء لجميع أقسامها، وخلصت الدراسة إلى أن طلبة الجامعة لا يتمتعون بالتسامح، ولم يتضح وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في التسامح، كما أظهرت النتائج أن طلبة الجامعة يتمتعون بالتماسك الاجتماعي، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التماسك الاجتماعي بين الذكور والإناث.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد طبيعة ثلاثة مفاهيم أساسية (التسامح، والتعايش، والتلاحم) وما يشوبها من بعض الخلط والتداخل. كما تساعد هذه الدراسة الباحثين في تلك القضايا إلى معرفة أبرز جوانب اتجاهات المفهوم وطبيعة العلاقة بينهما. وتقدم أيضاً تصوراً حول السياق الاجتماعي المحلي لهذه المفاهيم التي تساعد في مجملها الباحث والقارئ على زيادة ادراكهما لبعض الإشكالات في إطار (التسامح، والتعايش، والتلاحم الوطني) وإبراز دور السياق في تناول كل من تلك المفاهيم وفقاً للظروف والواقع الاجتماعي.

أهداف الدراسة

- تحديد مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم من خلال الأدبيات المحلية والعربية والأجنبية.
- طبيعة العلاقة بين مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم وبين مفهوم الحوار.
- التعرف على دور السياق الاجتماعي في تحديد مفاهيم التسامح والتلاحم، والتعايش بين أفراد المجتمع.

تساؤلات الدراسة

- ما مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم من خلال الأدبيات المحلية والعربية والأجنبية؟
- ما طبيعة العلاقة بين مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم، وبين مفهوم الحوار؟
- ما دور السياق الاجتماعي في تحديد مفاهيم التسامح والتلاحم، والتعايش بين أفراد المجتمع؟

نوع الدراسة ومنهجها

تعدُّ هذا الدراسة من الدراسات النظرية المكتبية، إذ اعتمد على المراجع والأدبيات التي كتبت في موضوعات التسامح والتعايش والتلاحم بغرض الوصول إلى فهم

دراسة المنصوب (٢٠١٠م)

هدفت هذه الدراسة وعنوانها "الوحدة الوطنية وثقافة التسامح: دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة إب اليمنية" إلى مناقشة أسباب غياب ثقافة التسامح في كثير من دول المجتمع العربي بشكل عام، والمجتمع اليمني على وجه الخصوص، وتداعياته على الوحدة الوطنية، والتعرف على الأسباب التي قادت إلى تفشي وإحياء ثقافة التعصب، والكراهية، والقبلية، والطائفية، والمناطقية، والتي لم تتمكن دولة الوحدة اليمنية من إلغائها عبر خلق ثقافة وطنية بديلة لها، وقد تضمنت الدراسة عينة عشوائية (طبقية غير تناسبية) تكونت من ٥٨٣ من طلبة جامعة إب اليمنية لتحقيق هذا الهدف. وقد خلصت الدراسة إلى أن الوحدة اليمنية تواجه تحديات خطيرة على مستويات متعددة والتي منها التحديات الأمنية، تليها التحديات الاقتصادية، ثم التحديات الاجتماعية، وأخيراً التحديات السياسية، ولم تلحظ الدراسة وجود أي فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير الجنس في مجالات المقياس المختلفة باستثناء مجال التحديات الأمنية والذي أظهر فروقات بارتفاع المتوسط الحسابي لدى الإناث عن الذكور.

دراسة بوفلاقة (٢٠٢١م)

تناول هذه الدراسة النظرية بعنوان "دور التسامح اللغوي في تحقيق الأمن الثقافي وتعزيز ثقافة السلم: نماذج من التلاحم والتداخل في المجتمع الجزائري" رصد مجموعة من الأدوار التي يؤديها التسامح اللغوي في تحقيق الأمن الثقافي وتعزيز ثقافة السلم، وترسيخ قيم التعايش السلمي والحضاري، كما ألفت الضوء على مجموعة من النماذج التي تبين التلاحم والتداخل اللغوي في المجتمع الجزائري، والإشارة إلى أبرز القضايا المتصلة بالتعايش اللغوي

كالترباط والانسجام بين العربية والأمازيغية، كما تلقيت الدراسة الضوء على بعض الصور التي تؤكد التجانس الاجتماعي، والانسجام الجمعي، والتماسك من أجل تعزيز الإسهام الفاعل في مختلف جوانب التنمية، وذلك باعتبار اللغة حديثاً تواصلياً يؤسس النشاط الإنساني الاجتماعي.

دراسة مران ورزق (٢٠١٢م)

دراسة نظرية بعنوان "التسامح في بعض الحضارات القديمة" تمحورت إشكالياتها حول تحديد مفهوم التسامح لغة واصطلاحاً، وتحديد أنواعه، والتحقق من وجوده في بعض الحضارات الشرقية والغربية القديمة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهجين التحليلي والتاريخي، وقامت على فرضية أن التسامح يعني القبول بوجود الآخر المختلف، والاعتراف به واحترام اختلافه، أي كان موضوعه أو نوعه أو درجته، وأن للتسامح أنواعاً مختلفة عرفتها المجتمعات والحضارات القديمة كفكرة وممارسة على الرغم من خلو مدوناتها من مفردة التسامح. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن التسامح ليس من المفاهيم التي تدخل في الإطار الأخلاقي والنظري فحسب، بل تمتد لتشمل إطار الفكر والفلسفة والممارسة العملية. ووفقاً للمفهوم الكلاسيكي لا يعني التسامح التنازل عن الحق أو اللامبالاة، واللين والتساهل وعدم الاهتمام، بل إن مفهومه المعاصر يعني الاعتراف بالآخر وقبول تنوعه واختلافه على مختلف الأصعدة، كما خلصت الدراسة إلى أن الحوار وسيلة أساسية للتسامح، فلا يمكن أن يوجد تسامح من دون وجود آلية للتفاهم وتبادل الآراء بما ينتهي بالإقناع والاقناع وقبول الآخر والاعتراف به أو بخصائصه المميزة. كما أظهرت النتائج ضرورة التأكيد على أن التسامح لا يعني الإيمان به وممارسته من دون قيود أو

الدينية الضالة، ونشأة الأحزاب والجماعات التي لا تحظى بثقة المواطنين فتلعب على التباينات الموجودة في المجتمع لتحوّلها إلى تناقضات، وضعف الوازع الديني، وسوء الأوضاع الاقتصادية، وكذلك التدخلات الخارجية، الأمر الذي ينشئ التناقضات على الساحة المحلية، وكذلك غياب الحوار الجاد الصريح والهادف بين مختلف الأطراف السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات والتي من أبرزها إجراء حوار وطني يفضي إلى تجريم المساس بالوحدة الوطنية، وكذلك اعتماد سياسة وطنية تقوم على التسامح واحترام الحقوق وأداء الواجبات، وإعادة النظر في دور المساجد والمؤسسات التربوية بما يضمن حماية الهوية والوحدة الوطنية، واحترام الاختلاف والتنوع الفكري، وتعدد المذاهب والاهتمام بمعالجة هموم المواطن اليومية، وأخيراً التنوع في توزيع برامج التنمية على المستوى الوطني (المنصوب، ٢٠١٠م).

التعليق على الدراسات السابقة

باستعراض الدراسات السابقة نجد أنها انقسمت إلى قسمين؛ اشتمل القسم الأول على دراسات تطبيقية تضمنت علاقة أحد المفاهيم بمتغيرات معينة وهو ما لا يتفق مع الدراسة الحالية، والقسم الثاني دراسات نظرية تضمنت مناقشة أحد المفاهيم وفي بعض الدراسات ربطها بسياق تاريخي أو حضارة أو دولة معينة وهو ما يتفق بشكل جزئي مع الدراسة الحالية.

وقد أظهرت دراسة الجبوري (٢٠١٤م) أن الطلبة يتمتعون بالتماسك الاجتماعي ولا يتمتعون بالتسامح الاجتماعي، وهو ما قد لا يتوافق بشكل جزئي مع ما نتاج الدراسة الحالية التي أظهرت أن التلاحم الاجتماعي في الغالب هو نتاج لوجود التسامح في المجتمع، وقد لا

شروط، فالمتعصبون والمتطرفون الذين يلجؤون إلى العنف والقوة لإسكات الآخرين أو حتى إلغائهم وإلغاء وجودهم لا يمكن التسامح معهم، لأن التسامح مع غير المتسامحين يقضي على التسامح نفسه بما يجعل للتسامح حدوداً تعينها ظروف المجتمع أو الجماعة.

دراسة محمد بن صوشة (٢٠١٨م)

هذه الدراسة بعنوان "الاعتراف وإشكالية التسامح الوطني"، وقد ارتكزت على تساؤل أساسي مفاده ما طبيعة العلاقة بين مبدأ التسامح ووسيلة الاعتراف؟، وذلك انطلاقاً من الفرضية الأساسية بأن التسامح يعني القبول بوجود الآخر المختلف والاعتراف به واحترام اختلافه أياً كان موضوع هذا الاختلاف أو نوعه أو درجته. وقد هدفت الدراسة إلى توضيح قيمة الاعتراف في درء المفسد، والرفع من قيمة التسامح كمبدأ يقتدى به في جميع مناحي الحياة بالنسبة للدولة والفرد، وخلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتي من أبرزها أنه لا يمكن أن يوجد تسامح من دون وجود اعتراف، ولا يمكن أن يوجد اعتراف إلا إذا وجد اقتناع بمبدأ التسامح، كما أظهرت النتائج وجود تداخل وترابط وتكامل بين التسامح والاعتراف، كما أن التسامح هو أهم مرتكزات التعدد والاختلاف، وأن الفرد والمجتمع والدولة جميعهم في أمس الحاجة لفضيلة التسامح.

دراسة أحمد الكبسي (٢٠١٩م)

كانت بعنوان "الوحدة الوطنية مفاهيمها وأبعادها" وهي دراسة نظرية قدمت في ندوة المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، وتناولت العوامل الداخلية والخارجية التي قد تسهم بشكل أو بآخر في إضعاف الوحدة الوطنية بشكل عام، وقد تؤدي إلى غياب التسامح بين أبناء المجتمع الواحد والتي من أبرزها الاستعمار، والدعوات

والإحسان، والتواضع، والتعاون، والعفو، والمحبة، والتآلف بين أفراد المجتمع، كما يُعد التسامح - وفقاً لما سبق - بمثابة علاج نفسي سريع المفعول تتحقق من خلاله العلاقات الإيجابية بين أفراد المجتمع (البريفكابي والعيدي، ٢٠٢٠م).

علاوةً على ذلك، يُعد التسامح صفة أخلاقية خاصة تعكس الموقف الاجتماعي الفعال للفرد واستعداده النفسي للتفاعل الإيجابي مع أسرته ومجتمعه، وكذلك مع بيئات عرقية ودينية واجتماعية مختلفة؛ أي أنه يؤدي بالفرد إلى الوصول إلى حالة التكامل النفسي والاجتماعي، والتوافق التام مع محيطه الاجتماعي (لموزة وجاسم، ٢٠١٨م).

مفهوم التسامح

التعريف اللغوي

لا يزال مفهوم التسامح محلّ جدل ونقاش، وهو ما جعل من عملية تعريفه ووضع حدود واضحة له تفصله بشكل دقيق عن غيره من المفاهيم أمراً معقداً، خصوصاً عند استخدامه في مجالات مختلفة؛ كالدين، والسياسة، والثقافة، والفلسفة وغيرها. ويُعرّف التسامح لغةً بأنه التساهل، واستسهل الشيء: عدّه سهلاً، كما يُقصد بالتسامح الاتساع في نحو الإعطاء، وهو لفظ يحتاج فهمه إلى تقدير لفظ آخر معه (لويس، ٢٠١٩م).

وُعرّف التسامح أيضاً بأنه القدرة على تحمل الرأي الآخر والصبر على أشياء لا يرغب الإنسان فيها، بل يعدها أحياناً مناقضة للمنظومة الفكرية والأخلاقية. أما التسامح بمعناه الديني فهو أن يكون لكل فرد في الأمة حقٌّ في اعتقاد ما يراه حقاً، وأن تكون له الحرية في تأدية الشعائر الدينية كما يشاء، وأن يكون أهل الأديان المختلفة أمام قانون الدولة سواء (القيسي، ٢٠١٥م).

يعد مؤشراً على وجود التسامح في بعض الحالات القليلة كبعض الدول التي تتبع أشكال حكم غير الحكم الديمقراطي، ولكن على الأغلب يعد وجود التسامح مؤشراً عاماً عن وجود التلاحم الوطني والعكس، ولكن بنسب متفاوتة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى صغر حجم العينة وعدم تمثيلها لمجتمع الدراسة. كما أن الدراسة الحالية قد تتفق مع دراسة المنصوب (٢٠١٠م) في وضوح طبيعة العلاقة بين التسامح والتلاحم الاجتماعي أو الوطني، فعدم وجود التلاحم يعد مؤشراً على ضعف مستوى التسامح أو عدم وجوده. واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة مران ورزق (٢٠١٢م) بشكل كبير في مفهوم التسامح وأقسامه، وإيضاح المقصود بالتسامح بشكل دقيق وأنه لا يعني التسامح مع المعتدين أو الباغين. وقد تتفق الدراسة الحالية مع دراسة بن صوشة (٢٠١٨م) في فكرة وجود خلط مفاهيمي يطال مفهوم التسامح مع مفاهيم أخرى بشكل عام. كما اتفقت دراسة الكبسي (٢٠١٩م) مع الدراسة الحالية في طبيعة العلاقة بين التسامح والتلاحم من جهة وطبيعة علاقة بعضهما مع بعض في مفهوم الحوار. ويكمن الاختلاف الرئيس بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في عدم تناولها للخلط بين المفاهيم بشكل عام والمفاهيم الثلاثة محل الدراسة على وجه الخصوص.

مدخل مفاهيمي

التسامح

يهدف التسامح الاجتماعي إلى التخلص من مشاعر الخوف من الآخرين واستبعادهم، ويسعى إلى التركيز على مساعدة الأفراد في تطوير قدراتهم بشكل عام، وتحفيز التفكير لتحقيق مفهوم الاستقرار الاجتماعي، ما تنتج عنه صور لأعمال خيرة؛ كالوفاء، والأمانة، والعدل،

أما الأمم المتحدة فقد وضعت تعريفاً عالمياً متفقاً عليه من قبل المجتمع الدولي، وتحلى ذلك عند الإعلان عن المبدأ العالمي للتسامح في ١٦ تشرين الثاني لعام ١٩٩٥م من قبل المجتمع الدولي، والذي عُرف فيه التسامح بعدد من النقاط أولها أنه الاحترام والقبول بتنوع واختلاف ثقافات عالمنا، وأنه ليس واجباً أخلاقياً وإنما ضرورة سياسية وقانونية، وهو فضيلة تجعل السلام ممكناً عالمياً، وثانيها عدم اعتبار التسامح تناوياً أو مجاملة للآخر، بل هو قبل كل شيء موقف يقوم على الاعتراف بالحقوق العالمية للشخص الإنساني والحريات الأساسية للآخر، وثالثها أن التسامح مفتاح حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية، ورابعها أن تطبيق التسامح يعني ضرورة الاعتراف لكل شخص بحقه في حرية اختيار معتقداته والقبول بأن يتمتع الآخر بالحق نفسه، مما يعني أنه لا يحق للفرد بن يفرض آراءه على الآخرين (حسن، ٢٠٠٦م). وبالنظر إلى التعريفات السابقة، نجد اتفاقات عدة يدور أكثرها حول مفهوم التسامح بوصفه مرتبطاً بالمواقف والآراء الفكرية للأبعاد المختلفة سواء الاجتماعية أم الاقتصادية أم السياسية أم الدينية، والتي تتمثل في القدرة على تحمل الرأي والاحترام والقبول والتقدير لمختلف الثقافات، والحرية، والإمساك عن التدخل في آراء الآخرين. واختلف عدد منها في تناوله لمفهوم التسامح بوصفه مرتبطاً بالجانب الفكري والسلوكي معاً؛ أي أن التسامح لا يتوقف على الأفكار فقط، بل على السلوكيات أيضاً؛ كالصبر على أشياء لا يرغب الإنسان فيها، وقد تخالف معتقداته وثقافته، والتحكم في النفس عمداً في مواجهة الشيء الذي يكرهه، وإمساك المرء عن ممارسة سلطته في التدخل في آراء وأعمال الآخرين.

وفي سياق آخر، يُعرّف التسامح بأنه "التحكم في النفس عمداً في مواجهة الشيء الذي يكرهه الفرد، وفي مواجهة التهديدات وموضوعات الخلاف، كما أنه هو حرية المعتقد والتعبير والإقرار والاختلاف، والتنوع مع ضرورة التعايش والتعاون" (أحمد، ٢٠٢٠م، ص ٦٩٠). والتسامح حسب الموسوعة البريطانية يعني "السماح بجرية العقل أو عدم الحكم على الآخرين، وهذا التعريف يكشف عن إحدى السمات العامة للتسامح، وهي الحرية، ولكن ليست المطلقة التي تولد التعصب"، كما يعرف بيتر ب. نيكولسون التسامح بأنه "فضيلة الإمساك عن ممارسة المرء سلطته في التدخل في آراء الآخرين وأعمالهم، مع اختلاف آراء الآخرين وأعمالهم عن أعمال الشخص المذكور وآرائه فيما يظنه مهماً إلى حد أنه لا يوافق عليها أخلاقياً (التميمي، ٢٠١٥م، ص ٣٨). ويعرض "الاند" في معجمه الفلسفي أكثر من معنى للتسامح تدور في مجملها حول رفض التعصب بأنواعه، وعدم الانحياز لأي فكر أو معتقد أو مبدأ أو شخص، وعدم ممارسة العنف ضد الآخرين، فالتسامح من وجهة نظره يختلف عن اللامبالاة أو الشعور بالشفقة تجاه الآخر، وإنما يجب أن يعبر التسامح عن معنى العدالة، ولا يأتي بمعنى التنازل أو المجاملة كتعبير عن التهذيب واللباقة كالذي يتسامح في حالات الضعف ويتعصب في حالات القوة، فهذا لا يُعد تسامحاً، وإنما استغلالاً لظروف الموقف (شمسان، ٢٠١٦م). وفي سياق آخر، يعد التسامح في مضمونه قبول الذات بتغيراتها والآخرين بسياقاتهم الثقافية، فهو حقٌّ للمجتمعات الإنسانية حين انخراطها بفاعلية الاختلاف متعدد المستويات والمعاني (الصحري والشاوي، ٢٠١٨م).

وإنما يأتي بمعنى أن للآخرين الحق في حرية الفكر والتعبير والسلوك طالما كان ذلك دون تعدي على الغير أو فرض اتجاهات معينة عليهم، فيمكن عدّ التسامح مسرحاً كبيراً يؤدي فيه كل شخص دوراً مختلفاً، ويحظى بقبول الآخرين لهذا الاختلاف، وكذلك قبوله لاختلافاتهم، ولا يتطلب التسامح بيئة اجتماعية أو جغرافية محددة لممارسته.

وبناءً على ما سبق، يمكن الخروج بتصوّر حول تعريف لمفهوم التسامح بأنه: القبول بالتنوع والاختلاف الإنساني، والاعتراف لكل فرد بحقه في حرية اختيار معتقداته وأفكاره وممارساته دون تعدي، والانفتاح الواعي لجميع الأشكال التعبيرية المختلفة وفق دلالاتها المعيارية من دون تنازل الفرد عن معتقداته.

التعايش

التعايش في اللغة: ورد في المعجم الوسيط بأنه التعايش على الألفة والمودة، وعاشه عاش معه، والعيش معناه الحياة وما تكون به من المطعم والمشرب والدخل (عبد الستار، 2016م).

وعُرف بأنه: مجتمعات متكاملة يعيش فيها الناس من مختلف الأعراق والأجناس والأديان منسجمين مع بعضهم البعض، ولا يتطلب أدنى فكرة للتعايش، سوى أن يعيش أعضاء هذه الجماعات معاً من دون اقتتال (الجبوري، 2016م).

ومن جانب آخر، يُقصد بالتعايش التعلّم للعيش المشترك، والقبول بالتنوع والاختلاف بما يضمن وجود علاقة إيجابية مع الآخرين (ربسنكة، 2010م).

ويحدث التعايش بين نوعين من الأحياء؛ بحيث يستفيد كلاهما من الآخر، كما يعني أية تفاعلات ثابتة وطويلة الأمد بين نوعين أو أكثر من الأنواع الحية (علي، 2013م).

وكان من أبرز التعريفات تعريف الأمم المتحدة الذي اتفق مع التعريفات السابقة في ارتباط مفهوم التسامح بالمواقف الفكرية وحرية التعبير، واختلف مع التعريفات السابقة في ربط التسامح بالبعد السياسي بشكل مباشر، وذلك بوصف التسامح ضرورةً سياسية وقانونية.

وعليه، فقد تناول التصور العام لمفهوم التسامح في طياته عدداً من التفسيرات التي تتضمن ثلاث نقاط رئيسية: إحداها أن يكون بمعنى التحمل؛ أي تحمل الآخرين حتى وإن اعتدوا وتمادوا، وفيه إهانة للمُتحمل. ويعد هذا التفسير سلبياً ولا يعكس حقيقة التسامح، والثانية أن يتعلق بمفهوم اللامبالاة أو الازدراء والانتقاص للآخرين من خلال التعامل مع آرائهم وأفكارهم بتجاهل متعمد أو برفض تام لمجرد الاختلاف، وهو أيضاً لا يعكس حقيقة التسامح. والثالثة أن يأتي بمفهوم الاحترام والتقدير للآخرين وآرائهم وأفكارهم، وأحياناً سلوكهم وفق دلالات معيارية يتم من خلالها القبول أو الرفض لهذه الأفكار.

وبالتالي، فإن عدم المبالاة بالأفكار أو التأييد المطلق لها لا يتوافق مع فكرة التسامح، إذ يجب أن يتضمن التسامح الحكم على الأفكار أو القناعات أو الآراء بناءً على دلالاتها المعيارية المقبولة اجتماعياً، فالقبول المطلق يعني قبول الأفكار الهدامة التي قد تكون مدمرة كالأفكار العنيفة والارهابية والتخريبية، والرفض المطلق يعني إقصاء الآخرين بشكل كامل، وهدم مفهوم الحوار وما يترتب عليه، وذلك يتنافى تماماً مع مفهوم التسامح.

وبشكل عام، فإن التسامح يعني قبول الآخر المختلف في الفكر والثقافة والعادات والتقاليد والدين واللون والعرق، وذلك وفقاً لدلالات معيارية مبنية على أسس عقائدية واجتماعية، ولا يعني القبول غالباً الموافقة التامة،

مع بعضهم بعضاً من دون اقتتال (عبد الستار، ٢٠١٦م).

وبالاطلاع على التعريفات السابقة، فقد اتفق أكثرها على ما تناوله تعريف علم الاجتماع في كونه الأكثر دقة بينها من عيش مجموعة اجتماعية مع بعضها البعض تجمعهم نواة مشتركة مع وجود اختلافات بينهم، فضلاً عن اتفاقهم بشكل عام على أن مضمون التعايش يتناول جانباً سلوكياً أصيلاً، ألا وهو عيش مجموعة من البشر مع بعضها البعض.

أما تعريف علم الاجتماع، فقد تناول مفهوم التعايش من منطلق فكري، وبتحقيق مفهوم التسامح تنتج سلوكيات إيجابية متمثلة في فعل التعايش نفسه.

واختلف تعريف مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني عن بقية التعريفات بشكل شبه كامل، وهو أن التعايش عملية ينتج عنها التصالح، وعدّ التعايش نواة تجمع بين السلام والحقيقة والعدالة والتسامح، وهو ما يعارض تعريف علم الاجتماع الذي عدّ التسامح متطلباً أساسياً لتحقيق التعايش من خلال إبرازه مضمون التسامح من خلال الاحترام المتبادل وحرية الرأي وطرائق التفكير والسلوك لمختلف الأطراف.

ويتضح بشكل جلي أن التعايش يتطلب وجود أطراف مختلفة تجمعها بيئة اجتماعية أو جغرافية محددة يعيشون فيها مع بعضهم في سلام ضمن إطار منظومة العدالة بكل أبعادها، وتتطلب من الأفراد التحلي بالتسامح كخلق، وتتطلب من الحكومات تحقيق العدالة والمساواة والمتطلبات الأساسية للعيش من خلال عملية الحوار التي تهدف إلى تحقيق المصالحة كإحدى متطلبات تحقيق التعايش.

وفي تعريف آخر، يُعدّ التعايش معيشة جماعات مع بعضها البعض، وقد يتجه التعايش نحو الانصهار بين الطوائف؛ بحيث يؤثر بعضها في البعض الآخر، ويفقد كل منهما خصائصه نحو الاندماج الكامل، فيذوب بعضها في البعض الآخر (أحمد، ٢٠١١م).

وعرّف مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني التعايش بأنه: "العملية التي تتحقق من خلالها المصالحة، وتجمع بشكل متساوٍ بين السلام والحقيقة والعدالة والتسامح" (مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ٢٠١٧م، ص ٢٧).

وفي علم الاجتماع يقصد بالتعايش وجود نواة مشتركة لفئات متناقضة في محيط معين يقبل بعضها آراء البعض، وتضم الخلاف والاختلاف القائم بينهم بعيداً عن التهميش أو التسلط أو العنف أو القهر، من خلال الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل لحرية الرأي وطرائق التفكير والسلوك لمختلف الأطراف (حكمت، ٢٠١٦م).

ويرى فرانسوا شاتليه أن التعايش لا يقوم بين الدول فقط، وإنما بين الشعوب أيضاً ممثلاً بعلاقة الشعوب بعضها ببعض، وهو ما أكدته منظمة الأمم المتحدة (اليونسكو) عام ١٩٩٥م، حينما حثت على ضرورة تعايش الأجيال الحاضرة مع أجيال المستقبل في ظل أجواء يسودها السلام والأمان، واحترام الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان.

وبناءً عليه، أصبح التعايش يعني القبول بوجود الآخر والعيش معه جنباً إلى جنب من دون سعي إلى إلغائه أو الإضرار به، سواء كان الآخر فرداً أم جماعة أم حزباً أم طائفة دينية أم أقلية أم دولة، وفي هذا الصدد يقول أنطونيا نسايز: إن التعايش يعني مجتمعات متكاملة يعيش فيها الناس من مختلف الأعراق والأجناس والأديان منسجمين

والمشاركة، والانتماء الوطني) (الموقع الرسمي لرؤية الإمارات ٢٠٢١ www.vision2021.ae).

وفي سياق آخر يُعرف التلاحم بأنه الارتباط الوثيق بين الأفراد في الأهداف القريبة وغاياتهم البعيدة، فهو وسيلة ليشيع إحساس مشترك لجميع الأفراد بالميل للبقاء والاستمرار في مسيرة واحدة مع تعظيم الشعور بالانتماء للجماعة (عباس، ٢٠٢١م).

كما يُعرف التلاحم أيضاً بأنه شعور الأفراد بانتمائهم للجماعة وتحديثهم عنها بدلاً عن تحديثهم عن ذواتهم، وسيادة الود والولاء بين أفراد الجماعة بغية تحقيق أهداف مشتركة. كما يرى فستنجر وزملاؤه أن التلاحم هو المجال الكلي أو المحصلة للقوة التي تُمارس على الأفراد في الجماعة بهدف إبقائهم فيها (النجار، ٢٠٠٥م).

وعرفه (رجال، ٢٠٠٧م) بأنه شعور الأفراد بانتمائهم للجماعة والولاء لها، وتمسكهم بعضويتها ومعاييرها، وتحديثهم عنها بدلاً من تحديثهم عن ذواتهم، والعمل معاً في سبيل تحقيق هدف مشترك، واستعدادهم لتحمل المسؤولية.

وعرفه (بدوي، ١٩٨٦م) بأنه استقرار النظام الاجتماعي وتوفير التضامن بين أفرادها (في: الجبوري، ٢٠١٤م، ص ٣٧٨).

وقد تناول مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني مصطلح التلاحم من أكثر من بُعد منها (الوطني، والاجتماعي والثقافي، والسياسي، والاقتصادي، والأمني)، وعرف التلاحم الاجتماعي بأنه "ما تقدمه الدولة من برامج الرعاية والخدمات الاجتماعية، والدعم الاجتماعي للمواطنين جميعاً بعدالة، وبما يحقق شعورهم بالانتماء للوطن ومشاركتهم وتقبل بعضهم بعضاً، وبأهمية

كما يمكن من خلال ما سبق الخروج بتصوير حول تعريف لمفهوم التعايش بأنه: قدرة الأفراد في بيئة اجتماعية محددة على تحقيق مفهوم التسامح فيما بينهم، والقبول بالاختلافات القائمة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والعقدية والسياسية، وصولاً إلى العيش بسلام وتحقيق الأهداف المشتركة.

التلاحم

تعددت المفردات التي تناولت مفهوم التلاحم في الكتابات العربية، فقد جرى تناول التلاحم على أنه (الوحدة)، وأخرى (اللحمة)، و(التماسك)، و(التضامن)، و(التكامل)، وغيرها، كما أورد عددٌ من الكتابات التلاحم على أنه متضمن في مفهوم التسامح. والتلاحم المجتمعي هو الاعتقاد الذي يتبناه المواطنون في دولة قومية معينة يتشاركون في الأخلاق والقيم والثقافة، والتي تمكنهم من وثو بعضهم ببعض (Larsen. 2.2014).

وعرفه إميل دوركهايم (Durkheim) بأنه الجذور الأساسية في مجموعة مشتركة من القواعد والقيم المشتركة، وعلى هذا الأساس لا يمكن لأي مجتمع أن يدوم من دون وجود مجموعة مشتركة من القواعد التي يلتزم بها الناس، وأن درجة قوة التلاحم الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً في أنماط سلوك الفرد (الصبيحي والفلاحي، ٢٠٢١م).

كما يُعرف التلاحم أيضاً بأنه تمتع أبناء المجتمع بالمبادئ والقيم المرتبطة بالهوية الوطنية، والتكافل الاجتماعي، والشراكة المجتمعية بين مختلف مكونات المجتمع، ويقاس وفقاً للمؤشرات الآتية (التماسك الأسري، والتعليم والثقافة، والمساواة، والعدالة، والأمن،

والاندماج والمشاركة والعدالة الاجتماعية ومشاعر الانتماء بين أفراد بيئة اجتماعية محددة.

ومن هنا يمكن القول إن مفهوم التلاحم الاجتماعي يُعدُّ مفهوماً ذا أساس نفسي واجتماعي وثقافي، يتكون من خمسة أبعاد أساسية تعتمد على المواقف والعلاقات الاجتماعية كما يأتي (معروف، ٢٠١٩م):

(١) الانتماء مقابل العزلة: يشير الانتماء هنا إلى الشعور بالهوية الجماعية، والتي تبني الاعتقاد لدى أفراد المجتمع بأنهم جزء أساسي من المجتمع، في مقابل العزلة التي تشير إلى عدم وجود قيم مشتركة بين الأفراد.

(٢) الاندماج مقابل الإقصاء: يشير الاندماج إلى مبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة.

(٣) المشاركة مقابل عدم المشاركة: يقصد بالمشاركة فيما يتعلق باتخاذ القرارات على المستوى المحلي والتي تقود إلى الوحدة الوطنية.

(٤) الاعتراف مقابل النبذ: يقصد بالاعتراف شعور أفراد المجتمع بالقبول من الآخرين والاعتراف بإسهامهم في المجتمع.

(٥) الشرعية مقابل اللاشعورية: وهو شعور أفراد المجتمع بالسلطة على المنظمات الاجتماعية والسياسية.

ووفقاً لما سبق، فإن التلاحم الاجتماعي يُعدُّ مقياساً لعلاقة الشخص مع مجتمعه؛ فكلما زادت طبيعة العلاقة بينه وبين مجتمعه زاد مستوى التلاحم الاجتماعي، والعكس صحيح، كما يمكن ملاحظة الدرجة المرتفعة من الارتباط بين مفهوم التلاحم الاجتماعي ومفهوم رأس المال الاجتماعي، والذي يقوم على أساس العلاقات والروابط الاجتماعية التي يقيمها الأفراد في المجتمع ويحافظون عليها ويحتبرونها.

دورهم في المجتمع" (مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ٢٠١٨م، ص ٤).

وباستعراض التعريفات السابقة نجد اتفاق أكثرها على تناول التلاحم بوصفه هوية مشتركة تتضمن قيماً وقواعد ومبادئ يندمج فيها الأفراد، ويتحقق فيها شعورهم بالولاء والانتماء للجماعة لتحقيق أهداف وغايات على المديين القريب والبعيد، مرتبطة بشكل مباشر بالهوية الوطنية للأفراد داخل كيان اجتماعي ضمن إطار جغرافي محدد بمفهوم الوطن. وقد ارتكزت هذه التعريفات على الجوانب الخاصة بالجماعة، ولم تتناول ما يخص الدولة.

واختلف عنها تعريف (بدوي، ١٩٨٦م) الذي عدَّ التلاحم بأنه استقرار النظام العام وظهور التضامن الاجتماعي بين أفرادها، فقد قسم التعريف إلى جزأين؛ جزء خاص بالدولة، وآخر بالجماعة، وتجاوز التعريف موضوعات الشعور بالانتماء والولاء والانتماء للجماعة بشكل عام.

كما اختلف أيضاً تعريف مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، والذي عدَّ التلاحم بأنه تحقيق العدالة في توجيه الخدمات وبرامج الرعاية التي تقدمها الدولة لمواطنيها بما يعكس لديهم مشاعر الانتماء، وقد ارتكز هذا التعريف في مفهومه للتلاحم على أنه متطلبات توفرها الدول وتنعكس على المجتمع بمفهوم التلاحم.

ووفقاً لما سبق، يمكن القول إن التلاحم كمفهوم ناتج عن جهود للدولة وأخرى للمجتمع، ولكنها تقع على عاتق الدولة بشكل أكبر.

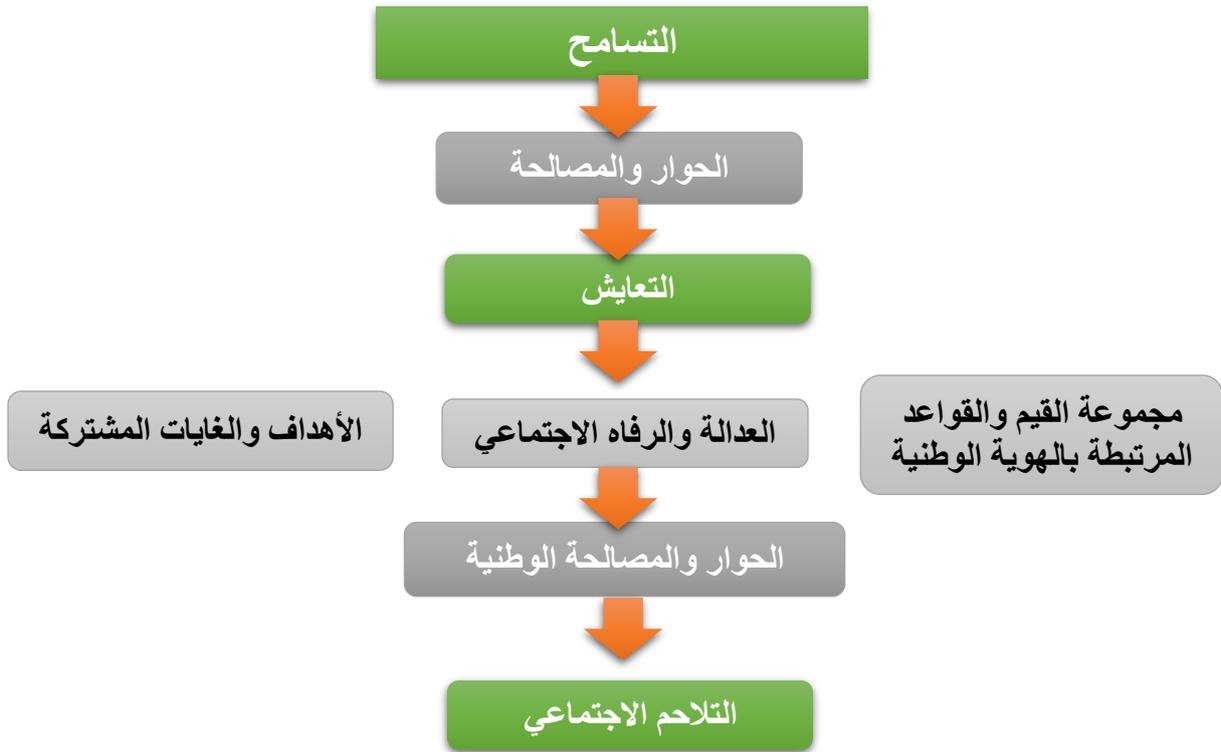
وعليه، يمكن الخروج بتصور عام لتعريف مفهوم التلاحم بأنه: قوة الارتباط الاجتماعي الناتجة عن تحقيق مستوى جيد من التسامح والتعايش الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وكذلك تحقق درجات مرتفعة من الرفاه

طبيعة العلاقة بين مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم

باستعراض ما سبق من مفاهيم نظرية للتسامح والتعايش والتلاحم، يمكن القول إنه يوجد اختلاف بين المفاهيم بشكل عام، فالتسامح يختلف عن المفهومين الآخرين في النوع، ولكنه يتطلب أساساً لهما بوصفه جزءاً من المنظومة الأخلاقية يتحقق بتعزيزه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، وكذلك بتضمينه داخل نطاق المنظومة الأخلاقية السائدة في المجتمع. أما التعايش والتلاحم فهما أسلوبا حياة يكمن الفرق بينهما في الدرجة، إذ يبدأ بالتعايش الاجتماعي، وبارتفاع مستواه تحت تأثير عوامل مختلفة، وبتحقيق متطلبات معينة يصل إلى مستوى التلاحم الاجتماعي، فليست كل بيئة اجتماعية محفزة للتلاحم، ولكن لكي تحيا متوافقة وفي إطار سلمي، فإن التعايش يُعد متطلباً أساسياً لها، ويوجد أهداف ومصير مشترك وتحقق الرفاه والمشاركة في القيم والقواعد وقوة النظام، فإنها تصل إلى مرحلة التلاحم الاجتماعي.

كما أن أبرز الفروق بين مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم يمكن أن تشمل ما يأتي:

- أن التسامح لا يتطلب وجود بيئة اجتماعية أو جغرافية محددة لتحقيقه، وهو ما ينطبق على التعايش والتلاحم.
 - أن التسامح لا يتطلب وجود أهداف مشتركة يتطلب تحقيقها، وهو ما ينطبق على التعايش والتلاحم.
 - أن التسامح لا يتطلب وجود منظومة أخلاقية أو قانونية مشتركة، وهو ما ينطبق على التعايش والتلاحم.
 - أن التسامح لا يتطلب وجود مصالح مشتركة، وهو ما ينطبق على التعايش والتلاحم.
 - أن التسامح يمكن تحقيقه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد وعيشهم ضمن منظومة أخلاقية وقيمية تتضمن التسامح، وهو ما لا ينطبق على التعايش والتلاحم.
- وعليه، يمكن الوصول إلى تصور يصف بشكل أكثر دقة طبيعة العلاقة بين المفاهيم السابقة وفقاً لما يأتي:



شكل رقم (١) يوضح طبيعة العلاقة بين مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم ومفهوم الحوار

الاجتماعية المحيطة، نشأت الحاجة الفعلية لتحقيق مفهوم التعايش، وهو ما يتطلب وجود التسامح كسمة أخلاقية لدى كل الأطراف واستخدام وسيلة الحوار وما قد ينتج عنه من مصالحة لتحقيق ذلك. وعندما يتعلق الأمر بحاجة الأشخاص لبناء أهداف مشتركة وتحقيقها على الصعيد الوطني وللتعامل مع القضايا والموضوعات التي تُعدُّ لبنة أساسية في بناء الصراعات والخلافات على الصعيد الاجتماعي والوطني، تظهر الحاجة لتحقيق مفهوم التلاحم، والذي يستخدم أيضاً الحوار الاجتماعي وما ينتج عنه من مصالحة اجتماعية كوسيلة ضمن مجموعة من الوسائل الأخرى التي قد تتضمن تحقيق مستوى مرتفع من العدالة والتنمية ومكافحة الفقر والامية والجهل، والذي بدوره يتطلب تحقيقاً فعلياً لمفهوم التسامح والتعايش لتحقيق غاية التلاحم الاجتماعي.

تتسم الطبيعة الإنسانية بأنها اجتماعية، فلا يستطيع الانسان العيش وحيداً ومنعزلاً، بل في مجموعات اجتماعية يتفاعل معها بإيجابية، ما يتطلب منه اكتساب بعض السمات التي تساعد في تشكيل مقدار من التوافق في تفاعلاته الاجتماعية، وهنا تظهر الحاجة الماسة للتسامح كإحدى السمات الأخلاقية المهمة التي تسهم في تمكين الأفراد من تحقيق التوافق مع أنفسهم، ثم أسرهم والمحيطين بهم، ثم بيناتهم الاجتماعية الواسعة، وصولاً إلى التسامح مع الجميع؛ أي جميع الأشخاص والأبعاد الفكرية والثقافية والسلوكية.

وكلما زاد مقدار تفاعل الأفراد مع بيناتهم الاجتماعية؛ أي كلما زاد حجم البيئة وزادت الأنساق الاجتماعية التي يحتاج الأفراد للتعامل معها أو زاد مقدار الاختلافات الفكرية والثقافية والسلوكية والعقائدية في البيئة

المبادلة بين الأفراد والجماعات وتعلمهم يحققون درجة عالية من التضامن (يحقق وظيفة التكامل)، والتنشئة الاجتماعية التي عن طريقها يتم نقل المعايير والقيم والتي تحقق وظيفة المحافظة على نمط المجتمع (القريشي، ٢٠١١م، ص ٢٠٨).

ومنذ توحيد المملكة على يد المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه، برزت مظاهر تعزيز قيم التسامح والتعايش في المملكة العربية السعودية، ممثلة في احترام النظام الحاكم وتقديره للتنوع القائم بين سكان المملكة، وقبول الآخرين المختلفين بعيداً عن كل أشكال التمييز والفرقة والكراهية والعنف، وكان ذلك يتم من منطلق إسلامي ثم انتقلت هذه المظاهر من شكلها العام إلى الشكل المؤسسي عبر عدد من الأنشطة المتعددة والتي من أبرزها على المستوى الفكري: تطوير المناهج الدراسية، وتأسيس المملكة لمركز الحوار الوطني، والذي يهدف إلى تعزيز قيم التسامح والتعايش والتلاحم على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، وبالتالي المستوى الوطني، ومن هنا تبرز بعض مظاهر النسق السياسي الذي يسعى إلى تحقيق وظيفة تحقيق أهداف المجتمع وأفراده.

وقد اعتمدت رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) في مضمونها على هذه القيم، فمن ضمن برامج تحقيق الرؤية يبرز برنامج تنمية القدرات البشرية، والذي يسعى إلى أن يمتلك المواطن قدرات تمكنه من المنافسة عالمياً، كما تضمنت أهدافه الإستراتيجية (تعزيز قيم الوسطية والتسامح)، و(غرس المبادئ والقيم الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني)، وكذلك برنامج خدمة ضيوف الرحمن، والذي يتضمن في أهدافه الإستراتيجية (إثراء التجربة الدينية والثقافية للحجاج والمعتمرين)، وهذا

وبناءً على ما سبق يمكن عدّ التسامح متطلباً أساسياً للانتقال إلى مستوى القدرة على الحوار البناء بشكله العام، وعدم تحقيق شرط التسامح قد يحول الحوار إلى نزاع وجدال، وربما إلى نشوء منازعات جديدة قد تعيق تحقيق التعايش والتلاحم الاجتماعي، وبالتالي إعاقة التعايش والتلاحم الوطني.

كما أنه من الأهمية بمكان توحيد مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم لدى أفراد المجتمع، فالفهم المختلف لهذه المفاهيم يعيق تحقيقها بشكل كامل، إذ يتبنى كل شخص معاني خاصة بالمفاهيم تتناسب مع وجهة نظره المبنية على قيم وأفكار مجتمعه، مما يسهم في تشتيت الجميع، فالكل مقتنع بأنه متسامح وفقاً لتفسيراته الخاصة.

التعرف على دور السياق الاجتماعي في تحديد مفاهيم التسامح والتلاحم والتعايش بين أفراد المجتمع

تكمن الأدوار التي يؤديها الأفراد من خلال المؤسسات الاجتماعية في الأنساق الفرعية القائمة على علاقات التبادل داخل المجتمع، وقد استخدم أحد أبرز علماء الاجتماع (بارسونز) نموذج الوظائف الأربعة لتحليل هذه الأنساق الفرعية، إذ ميّز من خلال هذا النموذج بين أنساق فرعية أربعة هي: النسق الاقتصادي الذي يتكون من مجموعة من الأنشطة الخاصة بالإنتاج والتوزيع ويهدف إلى تحقيق وظيفة التكيف، والنسق السياسي المتمثل في الأنشطة ذات العلاقة بالقرارات وتعبئة الموارد والتي ترسم للمجتمع أهدافه وتحدد الموارد الممكنة لتحقيقها (يحقق وظيفة تحقيق الهدف)، والروابط المجتمعية المتمثلة في النظم التي تعمل على إقامة العلاقات

أكبر على الثقافات المختلفة، ومحاولة إبراز ثقافتها كذلك للعالم، فقد أفرزت هذه التغييرات بعض الظواهر التي قد تؤثر سلباً على مفهوم التلاحم الاجتماعي، وبالتالي على بقية المفاهيم الأخرى والتي تشتمل ولا تقتصر على الصراعات الفكرية القائمة على أساس جندي بين الذكور والإناث في المجتمع، وكذلك المقاومة الطبيعية للتغيير من قبل بعض الفئات الاجتماعية، لأن الإنسان بطبيعته يقاوم التغيير سواءً كان سلبياً أم إيجابياً، ويألف ما اعتاد عليه. وتتطلب مقاومة التغيير والصراعات الجندرية تعزيز مفهوم التسامح، وتفعيل عملية الحوار المجتمعي، والإسهام في تعديل القوانين ذات العلاقة لتحقيق أكبر قدر من التوافق المجتمعي.

كما أن معرفة البناء الاجتماعي لأي مجتمع يعد أمراً مهماً، فعند النظر إلى الظروف الاجتماعية للمجتمع السعودي والتي يعيشها في الوقت الراهن، نرى أن عدة أمور ستسهم في تغيير مجرى الاهتمام في مفاهيم التسامح والتعايش والتماسك الاجتماعي أو التلاحم الوطني، إذ إنهما تعد أحد متطلبات نجاح ركائز رؤية (٢٠٣٠)، فعلى سبيل المثال يحظى مفهوم التسامح بهدف استراتيجي (تعزيز قيم التسامح) من خلال برنامج تنمية القدرات البشرية كأحد برامج التحول الوطني، ومن خلال أخذ لحمة عن السياق السعودي الاجتماعي عبر نافذة مضامين الرؤية، نجد أن تنوع الاقتصاد، وجذب الاستثمار أحد أكثر العناصر التي تتطلب وجوداً عملياً من أفراد المجتمع فيما يتعلق بمفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم الوطني، فقد يواجه المجتمع أساقفاً جديدة تعد دخيله عليه، وينبغي أن يتمتع المجتمع بمستوى مرتفع من احترام الاختلاف وقبول التنوع في مختلف الأصعدة، والتعايش مع التغييرات التي لا تزال في طريقها إلى النضوج، وتتطلب توافر عناصر

الهدف يتطلب قدراً مرتفعاً من قيم التسامح والتعايش مع الثقافات الأخرى، وتتطلب الأهداف السابقة بناء مبادرات تسعى إلى تحقيقها، وهذا الجانب يوضح أهمية النسق الاقتصادي في تحقيق وظيفة التكيف لأفراد المجتمع.

كما شملت برامج تحقيق الرؤية برنامج جودة الحياة، وكان من أبرز أهدافه الإستراتيجية (تنمية الإسهام السعودي في الفنون والثقافة)، (وتطوير القطاع السياحي)، (وتحسين الظروف المعيشية للوافدين)، (وتحسين المشهد الحضري في المدن السعودية)، (وتعزيز حصانة المجتمع تجاه المخدرات)، (وتطوير مستوى العيش في المدن السعودية)، والذي يتضمن بشكل أساسي تغيير سلوكيات السكان بخلق عادات ذات مردود إيجابي صحي واقتصادي واجتماعي، ومن ضمن مبادرات برنامج جودة الحياة اللوائح والأنظمة المتعلقة بجودة الحياة، والتي تستهدف مراجعة الأنظمة وتحديثها وتعديل ما يحتاج منها التعديل، وتغيير ما يعرقل تحقيق مستهدفات البرنامج، والاهتمام بالبرامج الترفيهية والرياضية والهوايات، والإستراتيجية الوطنية للشباب التي تهدف إلى تمكين الشباب، والبرنامج الوطني للشباب الذي يستهدف إطلاق عدد من البرامج والفعاليات التي ستستثمر شغف الشباب، وتحتضن مهاراتهم، وقد تبرز هذه الجوانب بعضاً من مقومات الروابط المجتمعية التي تساعد على تحقيق وظيفة التكامل والتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

وبالنظر لمنجزات المملكة على المستوى التشريعي والتنظيمي والفكري والثقافي منذ أن ظهرت رؤية المملكة (٢٠٣٠) وما تضمنته من تغييرات اجتماعية كبيرة ومتسارعة أسهمت في تغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية، وانفتاحها بشكل

وخطط كبيرة ألفت بضلالها على المجتمع في العديد من الجوانب والتي توضح السياق الخاص بأفراد المجتمع، وتسهم بشكل عام في إحداث تحولات إيجابية في البيئة الاجتماعية تشتمل ولا تقتصر على تركيز الضوء على أهمية تضمن الحياة الاجتماعية للأفراد على مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم.

كما أن من أبرز التحولات التي طرأت على المجتمع السعودي عند اكتشاف النفط واتجاه أحد الأجيال السعودية آنذاك للعمل في شركة أرامكو التي بدورها كانت نسقاً جديداً على المجتمع المحافظ المغلق والمتدين، ولكن الظروف الاقتصادية للأفراد تساعد على قبول التغيرات الاجتماعية وقبول الانفتاح واحترام الثقافات الأخرى والتعايش معها من دون التنازل عن المعتقدات أو الحقوق. وفي هذا السياق قام عدد من الباحثين الأمريكيين ببحث اجتماعي على عينة من طلاب الكلية التقنية بالدمام عام ١٩٦٨م، إذ قاموا بسؤال المبحوثين عما يعتبرونه مهماً من ضمن مجموعة مقترحات معينة، فكانت الإجابة أولاً طاعة تعاليم الإسلام، ثم ثانياً طاعة الآباء، وثالثاً تقبل الحياة كما هي، بينما جاء تقبل الأفكار الجديدة في المرتبة العاشرة (باكوفليف، ١٩٧٩م، ص ١١٤)، وهذه النتيجة تعطي تصوراً عاماً بأن المفاهيم قد تختلف من وقت إلى آخر بين أفراد المجتمع.

كما يشمل التنوع المذهبي حوالي ٥٠٠ ألف مواطن سعودي ممن ينتمون للمذهب الشيعي (Prados, 2007, p. 180). وفي عام ٢٠٠٣م أنشأت المملكة العربية السعودية مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وتضمن عدداً من الفعاليات؛ كاللقاءات الوطنية العشرة، والخطاب الثقافي السعودي، وغيرها من النشاطات التي كان أحد أهدافها الرئيسية تعزيز التعايش

التلاحم الوطني كقبول التنوع الاجتماعي، والانتماء الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، والإنجاز، والعدالة الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، والمشاركة السياسية، والثقة في المؤسسات الوطنية (مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، ٢٠٢١م).

وبالتالي فإن القرارات والسياسات العامة التي تتمثل في رؤية (٢٠٣٠) تعد عملاً حكومياً تتجاوب من خلاله الحكومة مع مشكلات المجتمع واحتياجاته (ياغي، ٢٠١٩م، ص ٢٢). وفي هذا السياق يذكر عالم الاجتماع "بارتو" أن المجتمع يمثل نسقاً في حالة توازن، بمعنى أنه توجد داخل كل مجتمع قوى تعمل على دعم الشكل أو الصورة التي حققها المجتمع أو استقر عليها من دون أن تتعرض لتغيرات، وتترتب على ذلك نتيجة مؤداها أنه إذا خضع النسق الاجتماعي لضغط تمارسه قوى خارجية ليست بالغة الشدة، فإن قوى النسق الداخلية سوف تدفع المجتمع إلى استعادة التوازن وتعمل بدورها إلى إرجاع المجتمع إلى وضعه المستقر (تيماشيف، ١٩٨٠م، ص ٢٤١)، وبالتالي فإن القرارات والسياسات العامة تساعد على إحداث التغيير الاجتماعي المرغوب لكونها إحدى وسائل الضغط في تنظيم المجتمعات، والتي تساعد على تجاوز مقاومة التغيير التي قد تحدث نتيجة التطورات التي ستطرأ على السياق الاجتماعي للمجتمع السعودي.

ومن خلال ما سبق يبرز سؤال جوهرى مفاده: هل كان من الممكن تطبيق مفهوم التسامح أو التعايش أو التلاحم قبل قرن، وفق توجهات ونسق اجتماعي معين؟ غالباً ووفقاً للمعطيات السابقة، لن تكون الإجابة على الإطلاق بنعم، ولكن التحولات الاجتماعية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) حملت مضامين

في مجتمع ما والمتعلقة بمفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم، أن تبرز لنا حقيقة عدم الإدراك الواضح لمضمون هذه المفاهيم بشكل دقيق، بالإضافة إلى وجود خلط بين المفاهيم في بعض الأحيان، فمفهوم التسامح على سبيل المثال قد يدركه أفراد المجتمع في اتجاهات مختلفة، إذ يعتبره بعضهم تنازلاً عن الحق ويعتبره آخرون ضعفاً وانهماكاً، ويعتبره آخرون تحملاً للإساءة مهما كان نوعها ومصدرها، ويعتبره آخرون بأنه تنازل عن الحق وقبول بالظلم، وغيرهم ينظر إليه على أنه استعداد لقبول التصالح مع الآخر، في حين يراه بعضهم بشكل صحيح، ولكن بشكل مشوه ومختلف مع الأفكار السابقة. ومن أمثلة ذلك موضوع عتق الرقاب وما إذا كان ذلك يعدّ تسامحاً أم لا، فيجده عدد من الأفراد أنه من التسامح والمصالحة، ويعتبره آخرون تنازلاً عن الحق، ويعتبره آخرون متاجرة بالدماء، ويعتبره غيرهم بأنه من الموضوعات الخاصة التي لا تدخل ضمن مفهوم التسامح. وباستعراض مثال آخر كمسألة وجود شخص مختلف عرقياً وثقافياً واجتماعياً وفكرياً يلقي محاضرة أو دورة تدريبية إلزامية، وخلال ذلك يقوم هذا المحاضر بطرح أفكار ومعتقدات قد لا تتوافق مع أفكار وقيم ومعتقدات المستهدفين بالمحاضرة، فتتباين الأفكار؛ فقد يرى البعض أنه سيتم الرد عليه ومجاهته وتحجيم رأيه وأنه من غير المقبول طرح أفكار لا تتوافق مع قيم المجتمع وثقافته، وأن عليه احترام المجتمع الذي يوجد فيه، وقد يرى آخرون أنه من الممكن التنويه بأن هذه الأفكار لا تتناسب مع مجتمعنا وإغلاق الموضوع، وقد يرى آخرون ذلك مناسبة للانسحاب من القاعة، كما قد يرى البعض أنه يمكن تجاهل الموضوع بشكل عام وأن تلك مجرد أفكار يحق له

بين المذاهب المختلفة. وفي عام 2017م دخلت المملكة العربية السعودية مرحلة جديدة من التحول بعد إطلاق رؤية المملكة (2030) والتي تحمل العديد من الأهداف الإستراتيجية والطموحات التي لم تكن موجودة سابقاً (برنامج التحول الوطني، رؤية المملكة 2030)، (Thompson, 2014, p. 280).

ولعل هدف التنوع الاقتصادي الذي تسعى إليه الدولة كأحد مستهدفات رؤية (2030) يتطلب مستوى أعلى من احترام الاختلاف بين أفراد المجتمع وقبول المختلفين من جميع النواحي نظراً لضرورة الانفتاح على العالم، والسعي إلى الاعتماد على مصادر اقتصادية متنوعة والابتعاد عن التركيز على اقتصاد قائم على النفط.

كما أن الانفتاح على مجالات السياحة يختلف أنواعها واستقطاب السائحين يتطلب من أفراد المجتمع السعودي أمراً مهماً في تحديد ما إذا كان بعض أفراد المجتمع السعودي يرون أن قبول السائح الأجنبي بثقافته وعاداته وقيمه سيكون مقبولاً أم لا، ولعل تحديد مفهوم التسامح لدى الأفراد بشكله الصحيح أمر مهم ومؤثر في سلوكياتهم، ويكمن مضمون المفهوم الصحيح للتسامح في "احترام الاختلاف وقبول التنوع" بدلاً من بعض المفاهيم الخاطئة التي قد تقترن لدى البعض كعدّ التسامح صبراً أو تنازلاً عن الحق أو تحملاً لأمر ما. كل تلك المظاهر السابقة توضح تأثير أفراد المجتمع بالسياق والظروف التي تطرأ عليهم في تغير المفاهيم وعدّها من الجوانب الأساسية التي تحقق أهداف التنمية الاجتماعية، وتتطلب جهوداً وأنشطة مكثفة.

وباعتبار القيم الاجتماعية والمعرفة وقواعد السلوك تصنيفاً لأجزاء الثقافة المعنوية لأي مجتمع، يمكن من خلال الاطلاع على بعض الأفكار والموضوعات المتداولة

مع الجيران في السكن سواء كانوا من السعوديين أم من غيرهم.

وبشكل عام وعلى الرغم من بعض الخلط البسيط بين المفهومين، يمكن القول إن مفهوم التعايش يعد أكثر وضوحاً لدى الأفراد من مفهوم التسامح، كما أن التعايش واقع معاش في مدن المملكة العربية السعودية على الرغم من التباين في خصائص المجتمع والظروف الاجتماعية والاقتصادية، ففي المدن نجد التعايش بين السعوديين بمختلف مستوياتهم وثقافتهم، فهم متعايشون مع سعوديين آخرين مختلفين عنهم سواء في العرق أم في المذهب، وأيضاً قد يشمل الاختلاف بعض التقاليد والقيم، كما أنهم متعايشون مع غير السعوديين بمختلف أعراقهم وعاداتهم وقيمهم وثقافتهم وأديانهم. وربما كان هذا التعايش ظاهرياً بسبب قوة النظام وليس تعايشاً قائماً على المعتقد والقناعات، وقد يؤكد ذلك مستوى حدوث التنمر أو العنصرية بين المختلفين المتعايشين مع بعضهم البعض على نطاق ضيق بعيداً عن قوة النظام.

أما مصطلح التلاحم فقد يواجه بعض الصعوبات في تفسيره مضافاً للمفاهيم السابقة، فقد يرى البعض أنه قريب من التعايش أو شكل من أشكاله على أقل تقدير، كما قد يشير آخرون إلى أن التلاحم قد يراد به التماسك بين الأفراد والدولة، وقد يرى آخرون أن التماسك يمكن أن يعبر عنه بدرجة العلاقة في التعايش بين أفراد المجتمع، وقد يرى البعض أن التلاحم يقصد به قوة ارتباط الأفراد بالوطن الذي يعيشون فيه.

والتلاحم الوطني في المملكة العربية السعودية واقع معاش من خلال عدد من المؤشرات، والتي من أبرزها الخطوات المتسارعة في إجراء التحسينات التشريعية بشكل مستمر لتتوافق مع التغيرات الاجتماعية

طرحها من دون إلزام الآخرين بها، كما قد يرى آخرون أن جنسية المتحدث بدورها قد تحدد نوع رد الفعل تجاهه. وفي مثال ثالث حول وجود أسرة تذهب إلى أحد المطاعم وترغب في تناول الغداء، ولكنهم طلبوا مكاناً مغلقاً ومعزولاً عن الآخرين، فقد يرى البعض بأن هذا الفعل مطابق لعادات المجتمع، وأن ذلك من حقهم، وقد يرى آخرون في ذلك مناسبة للتنمر عليهم وأن هذا الفعل غير مبرر وبإمكانهم طلب الطعام في منزلهم من دون استهداف أماكن بضوابط معينة وفرض طلبات قد تتعارض مع سياسات هذا المكان، كما قد يراه آخرون بأنه من الخصوصيات وأنه لا يحق لهم إبداء مرئياتهم في ذلك.

ومن خلال ما سبق يظهر بشكل عام وجود إشكالية متعلقة بإدراك الأفراد لمفهوم التسامح من جهة والفجوة الكبيرة بين إدراك المفهوم تطبيقه على أرض الواقع من جهة أخرى. وقد يظهر ذلك بشكل أكبر من خلال الانحراف في مجموعات عمل أو دراسة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي وردود الأفعال تجاه موضوعات وسلوكيات ثقافات وأديان ومذاهب وغير ذلك.

كما يبرز خلط واضح بين مفهومي التسامح والتعايش لدى أفراد المجتمع، فيعتقد بعضهم عدم وجود فروقات بين المصطلحين ويعتقد آخرون أن التسامح قد يمارس مع العامة، وأما التعايش فيمارس مع الأقارب والجيران، وآخرون ينظرون إلى التعايش بأنه قدرة الفرد على تجاوز صعوبات الحياة والتعايش معها، وآخرون قد ينظرون إليه بأنه العيش المشترك مع الآخرين على أن ينحصر مفهوم الآخرين في المواطنين السعوديين القبليين وغير القبليين، ويرى آخرون أن التعايش هو تحقيق التوافق

أن يؤخذ من كل من السعوديين والمقيمين، ومن أبرز الظروف أو الإشكالات المتعلقة بذلك عدم وضوح المفاهيم بالنسبة للأفراد والتي ربما كانت تمارس في حياتهم فعلاً، ولكن حدود المفهوم ليست واضحة كفاية بالنسبة لهم أو أن فهمهم لها صائب في بعض الحالات ولا يتم ممارستها في أرض الواقع لتعارضها مع مفاهيم أخرى مختلفة أو لعدم قناعتهم، أو لتوقعات مسبقة بأن مفهوم التسامح مثلاً عند تطبيقه بشكل كامل فإنه يقلل من قيمة القيم والعادات والتقاليد وثقافة الشخص، أو قد يقلل من قيمة الشخص نفسه فيعرضه للتنمر من قبل الآخرين بأنه ضعيف وغير ذلك من العوامل.

والاقتصادية وتدعم اتجاه التغيير، وكذلك الاتجاه المتسارع لرقمنة الخدمات الحكومية وغيرها، وارتباط المواطنين والمقيمين في المملكة بالهوية الوطنية للمملكة وقدرة الأفراد على التعايش مع بعضهم البعض في ظل منظومة أمنية وقانونية قوية تضمن- بفضل الله- تحقيق الاستقرار وترجمة مفهوم التلاحم بشكل واضح.

ومن خلال ما سبق يتضح أنه لو تم إجراء قياس للمفاهيم السابقة في المجتمع السعودي على غرار مؤشرات القياس المطبقة من قبل مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني فربما نجد ارتفاعاً في قيم التعايش والتلاحم في المملكة العربية السعودية بشكل أعلى من قيم التسامح. ولتحقيق الأهداف الكبرى من هذا القياس، من المناسب

توصيات الدراسة

- أن يكون قياس هذه المفاهيم من اتجاهين (السعوديين والمقيمين) في المملكة.
- قياس مدى تباين مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم لدى أفراد المجتمع للتعرف على مدى وجود أزمة في المفهوم من عدمها ومناطق تركزها.
- إطلاق حزمة مخططة من البرامج التوعوية الموجهة إلى أفراد المجتمع لتعديل التشوهات المعرفية حول مفاهيم التسامح والتعايش والتلاحم.
- بناء مسرد لغوي يحدّد حدود كل مفهوم لكلٍ من التسامح والتعايش والتلاحم.

- توصي الدراسة باعتماد مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني مفاهيم إجرائية محددة للتسامح والتعايش والتلاحم، كأرضية صلبة لعملية تعزيز القيم السابقة في المجتمع، وخفض مستوى التداخل بين المفاهيم، وبالتالي إدراك الأشخاص المستهدفين لحدود كل مصطلح.
- تحديد مقاييس تقيس كلا من قيم التسامح والتعايش والتلاحم، وتساعد الباحثين على تبني تلك القضايا وفق مفهوم المركز المحدد.
- بذل الجهود لإنشاء أنشطة تهدف إلى ترسيخ هذه المفاهيم في المجتمع.

المراجع

١. أحمد، محمد محمد سليم (٢٠٢٠م). دور جماعات النشاط في تنمية قيم التسامح لدى أعضائها. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، جامعة حلوان، المجلد الثالث، العدد ٢٠.
٢. أحمد، هند عبد الله (٢٠١١م). مظاهر التعايش الاجتماعي في الإسلام دراسة وصفية تحليلية، **مجلة آداب الفراهيدي**، جامعة تكريت، العدد الثامن.
٣. إي، باكوليف، (١٩٧٩م). السعودية والغرب، **الحقيقة برس**، الولايات المتحدة الأمريكية.
٤. البريفكاني، خولة أحمد؛ والبيدي، غصون خالد (٢٠٢٠). التسامح الاجتماعي وعلاقته بسمات الشخصية لدى طلبة كلية التربية الأساسية. **مجلة كلية التربية، جامعة واسط**، أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الثاني، العراق، المجلد الثالث، العدد ٣٨.
٥. بن صوشة، محمد (٢٠١٨م). الاعتراف واشكالية التسامح الوطني، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.
٦. بوفلاقة، محمد سيف الإسلام (٢٠٢١م). دور التسامح اللغوي في تحقيق الأمن الثقافي وتعزيز ثقافة السلم: نماذج من التلاحم والتداخل في المجتمع الجزائري، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة الجلفة. الجزائر، المجلد ١٣، العدد الثاني.
٧. التميمي، حيدر عبد الزهرة (٢٠١٥م). التسامح الفكري من منظور إسلامي، **مجلة فصلية محكمة**، جامعة بغداد، المجلد الرابع، العدد ١٤.
٨. تيماشيف، نيقولا. (١٩٨٠م). **نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها**، ترجمة: عودة، محمود وآخرون، القاهرة: دار المعارف، القاهرة.
٩. الجبوري، مها طالب عبد الله (٢٠١٦م). مبدأ الخالقية وأثرها في التعايش السلمي، المديرية العامة لتربية بغداد، **الرصافة الأولى**، المجلد ٢٢، العدد ٩٣.
١٠. حسن، حميد فاضل (٢٠٠٦م). مبدأ التسامح أنساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية، **مجلة العلوم السياسية**، العراق، العدد ٣٣.
١١. حكمت، منى حمدي (٢٠١٦م). مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
١٢. ريسنكة، كومار (٢٠١٠م). ما هو التعايش، **مجلة الكلمة**، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، العدد ٦٨.
١٣. شمسان، فوزية عبد الله (٢٠١٦م). مفهوم التسامح: رؤية نقدية في الفكر العربي الحديث والمعاصر، **سلسلة أبحاث المؤتمر الدولي السنوي كيف تقرأ الفلسفة**، اليمن.
١٤. الصبيحي، بكر خضر جاسم؛ والفلاحي، حميد كردي عبد العزيز (٢٠٢١م). التماسك الاجتماعي في المجتمع الأنباري لمرحلة ما بعد النزوح، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، العراق، المجلد الأول، العدد الأول.
١٥. الصجري، رحيم كامل خضير؛ والشاوي، زينب فالح سالم (٢٠١٨م). فاعلية برنامج تعليمي قائم على البنائية الاجتماعية في تنمية التسامح الاجتماعي لدى طلبة كلية الدراسات القرآنية جامعة بابل، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم**

٢٣. مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني (٢٠١٨م).
مؤشر التلاحم الوطني، الرياض: مركز الملك عبد
العزيز للحوار الوطني.
٢٤. مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني (٢٠١٧م).
التعايش في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية
لواقع التعايش بين مختلف مكونات المجتمع
السعودي، الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار
الوطني.
٢٥. مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، (٢٠٢١م).
مؤشر التلاحم الوطني، النسخة الثالثة، الرياض:
مكتبة الحوار.
٢٦. مراد، علي عباس، ووزاق، فاتن محمد (٢٠١٢).
التسامح في بعض الحضارات القديمة، المجلة
السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد
الخامس.
٢٧. معروف، سعاد كامل (٢٠١٩). العوامل المؤثرة في
التماسك الاجتماعي وعلاقته بالانتماء الوطني في
سوريا، مجلة آداب جامعة ذي قار، العراق، القسم
الأول، العدد ٣١.
٢٨. المنصوب، طارق أحمد (٢٠١٠). الوحدة الوطنية
وثقافة التسامح: دراسة تطبيقية على عينة من طلبة
جامعة إب اليمنية، المؤتمر الدولي الرابع للعلوم
الاجتماعية: حلول عملية لقضايا مجتمعية، جامعة
الكويت، كلية العلوم الاجتماعية.
٢٩. النجار، صباح أحمد محمد (٢٠٠٥). أبعاد
التماسك الاجتماعي ومظاهره في جماعات العمل
دراسة ميدانية عامليه في معمل الغزل والنسيج، مجلة
آداب الرافيدين، كلية الآداب جامعة الموصل،
المجلد ٣٥، العدد ٤٠.
- التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٣٩.
١٦. عباس، مروج مظهر، (٢٠٢١م). التراحم التأملي
وانعكاساته على التماسك المجتمعي (دراسة ميدانية
في مدينة بغداد)، مجلة البحوث التربوية والنفسية،
جامعة بغداد، المجلد ١٨، العدد ٦٨.
١٧. عبد الستار، خالد عبد الإله (٢٠١٦م). الأسس
الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة
التراث العلمي العربي، فصلية، علمية، محكمة،
جامعة بغداد مركز إحياء التراث العلمي، العددان
الثاني والثالث.
١٨. علي، تغريد حنون (٢٠١٣م). التعايش موروث
إسلامي ومبدأ سياسي، مجلة التراث العلمي
العربي، فصلية، علمية، محكمة، جامعة بغداد،
العدد الثاني.
١٩. القريشي، غني ناصر حسين (٢٠١١م). المداخل
النظرية لعلم الاجتماع، عمان: دار صفاء للنشر
والتوزيع.
٢٠. القيسي، عبد الهادي فريح، (٢٠١٥م). التسامح
وأثره في بناء المجتمع، مجلة كلية العلوم الإسلامية،
جامعة بغداد، العدد ٤٤.
٢١. لموزة، أشواق سامي جرجيس؛ وجام، ندوى سلمان
(٢٠١٨م). التسامح وعلاقته بالذكاء الاجتماعي
لدى تلامذة المرحلة الابتدائية، مجلة البحوث
التربوية والنفسية، العراق، المجلد ١٥، العدد ٥٧.
٢٢. لويس، بلقيس عيدان (٢٠١٩م). الحوار والتسامح
مقاربة فكرية عقائدية، مجلة قرطاس المعرفة
للدراستات الإنسانية، دار الرافد للطباعة والنشر
والتوزيع، بغداد، العدد الثاني.

المراجع الإلكترونية

الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية (OECD) ٠٩ / ٠٣ / ١٤٤٣ هـ، متاح على:

<https://www.oecd.org.translate.goog/dev/inc-lusivesocietiesanddevelopment/social-cohesion.htm?>

الموقع الحكومي لمنظمة (ODPHP)، ٠٩ / ٠٣ /

<https://www.vision2021.ae> . ١٤٤٣ هـ

الموقع الرسمي لرؤية الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢١ م -

التلاحم الاجتماعي ٠٩ / ٠٣ / ١٤٤٣ هـ، متاح على:

<https://www-healthypeople.gov.translate.goog/2020/topics-objectives/topic/social-determinants-health/interventions-resources/social-cohesion?>

https://www-g20--insights-org.translate.goog/policy_briefs/understanding-and-fostering-social-cohesion/?

٣٠. ياغي، عبد الفتاح، (٢٠١٩م). علم السياسات

العامة وتطبيقاته، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية

الإدارية.

المراجع الأجنبية

31. Larsen, Christian Albrekt (2014). *Social cohesion: definition, measurement and developments*, Centre for Comparative Welfare Studies (CCWS), Denmark: Aalborg University.

32. O'Neill, Damian (2005). Social cohesion: a policy and indicator framework for assessing immigrant and host outcomes. *Social Policy Journal of New Zealand*, Ministry Of Social Development, issue 24.

33. Thompson, M. C. (2014). *Saudi Arabia and the path to political change: National dialogue and civil society*. Bloomsbury Publishing.

34. Prados, A. B., & Blanchard, C. M. (2007, April). Saudi Arabia: current issues and US relations. Washington: Library of Congress Washington DC Congressional Research Service.